بحث بعنوان
الإطار القانوني للمسئولية عن استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجال الطبي

إعداد
د. محمد فتحي محمد إبراهيم
دكتوراه القانون العام
كلية الحقوق – جامعة المنصورة

عدد خاص بالمؤتمر الدولى

مقدمة

منح الله سبحانه وتعالى الإنسان الحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في سلامة الجسد، بل منح هذه الحقوق أيضًا للجنين في بطن أمه، وأقرت جميع الشرائع السماوية هذه الحقوق.

كما أقرت جميع التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية على الحق في الحياة، والصحة، والحق في سلامة الجسد، وتحريم المساس به، وتناولت الدساتير المصرية المتعاقبة الحماية الدستورية للحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في سلامة جسده، باعتبارها أحد أهم الحقوق والحريات المكفولة دستوريًا، وهذا ما أكدت عليه الدساتير الفرنسية المتعاقبة.

ومن الملاحظ أن استخدام التكنولوجيا في المجال الطبي يعد أحد أهم التطورات التي نشهدها في عصرنا الحالي، فقد أحدثت تسهيلات كبيرة في مجال الطب بما تحتويه من أجهزة ومعدات سواء للطبيب أو المريض، لاسيما في استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي، والعمل على تسخير كافة الوسائل التكنولوجية الحديثة لحماية الصحة العامة، غير أنه في ظل هذه التطورات قد يترتب على استخدام تلك الأجهزة الحديثة المساس بأحد هذه الحقوق المكفولة دستوريًا كالحق في الحياة والحق في الصحة والحق في سلامة الجسد، ومن هنا تظهر أهمية المحافظة على الإنسان ضد أية مخاطر قد تنتج عن استخدام هذه التقنيات الحديثة في المجال الطبي، ومن أبرزها استخدام الروبوت الجراح، وإجراء العمليات الجراحية عن بعد، واستخدام الذكاء الاصطناعي في التشخيص والتسجيل الطبي، وكذلك استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في معالجة نقص المهارات في مجال الرعاية الصحية.

أولاً: موضوع البحث وأهميته:

سوف يتركز هذا البحث في دراسة الأساس القانوني للمسئولية المدنية والإدارية عن الأضرار المترتبة على استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي؛ بهدف عرض المقترحات التي تساهم في إيجاد أساس قانوني لحماية الإنسان من الأضرار الناجمة عن استخدام هذه الأنظمة التكنولوجية الحديثة في المجال الطبي، وإمكانية تعويضه عن الأضرار التي قد تنتج جراء استخدام هذه الأنظمة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في بيان أساس المسئولية عن الأضرار المترتبة عن الأنشطة الطبية في ظل التطور الهائل في المجال الطبي والتكنولوجي، ومدى كفاية وكفاءة القواعد القانونية الحالية الخاصة بالمسئولية، كأساس مناسب لتوفير حماية فعالة لهذه الحقوق.

ثانيًا: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توفير نظرة عامة حول تحديد الأساس القانوني للمسئولية المدنية والإدارية عن الأضرار التي قد تترتب على استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، ومحاولة الوصول إلى أفضل القواعد القانونية المطبقة في هذا المجال الحديث، بهدف عرض المقترحات التي تمكن المشرع المصري من وضع أفضل القواعد القانونية التي تكفل الحماية الواقعية للإنسان في حالة المساس بحقوقه الدستورية جراء استخدام هذه الأنظمة الحديثة.

ثالثًا : إشكالية الدراسة

تثير الدراسة في مجال القانون العام العديد من التساؤلات والتي تتمثل فيما يلي:

١.ما هو الأساس القانوني للمسئولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي.

٢.ما هو الأساس القانوني للمسئولية الإدارية عن الأضرار الناتجة عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي.

٣.ما هي طبيعة المسئولية الإدارية عن الأضرار الناتجة عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي.

رابعًا: منهج البحث:

يتبنى الباحث، منهجًا استقرائيًا؛ من خلال استقراء النصوص التشريعية الحالية التي تنظم المسئولية في المجال الطبي. وهو، منهجًا تحليليًا؛ لأن الباحث يحاول تفسير النصوص والآراء ومناقشتها، بهدف الوصول إلى أساس قانوني يتناسب مع تقنيات الذكاء الاصطناعي. وهو منهجًا مقارنًا؛ لأن المقارنة تقوم في العلوم النظرية مقام التجربة في العلوم العلمية.

خامسًا: خطة الدراسة:

الفصل الأول: نطاق المسئولية المدنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي

المبحث الأول: النظام القانوني للذكاء الاصطناعي في المجال الطبي.

المطلب الأول: الخلاف حول منح الروبوت الذكي الشخصية القانونية.

المطلب الثاني: المخاطر المترتبة على منح الروبوت الشخصية القانونية.

المبحث الثاني: أساس المسئولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي.

المطلب الأول: إخضاع الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي لأحكام المسئولية التقليدية.

المطلب الثاني: استحداث قواعد للمسئولية عن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي.

الفصل الثاني: نطاق المسئولية الإدارية عن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي

المبحث الأول: مسئولية المرافق الطبية القائمة على الخطأ في المجال الطبي.

المطلب الأول: الإطار العام لمسئولية المرافق الطبية القائمة على الخطأ.

المطلب الثاني: مسئولية المرافق الطبية عن خطأ استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: مسئولية المرافق الطبية القائمة بدون خطأ في المجال الطبي.

المطلب الأول: الإطار العام لمسئولية المرافق الطبية القائمة بدون خطأ.

المطلب الثاني: مسئولية المرافق الطبية بدون خطأ في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الفصل الأول

نطاق المسئولية المدنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي

يقصد بأساس المسئولية، الأسباب والمبررات التي تجعل المشرع يلقي بعبء التعويض عن الأضرار على شخص محدد، وانتهت غالبية التشريعات إلى تأسيس الحق في التعويض عن الأضرار على أساس نظرية الخطأ أو على أساس نظرية الضرر، غير إنه لم يتم وضع أساس معين لتحديد المسئولية المترتبة عن الأضرار التي تحدثها أنظمة الذكاء الاصطناعي. وعلى ذلك، سوف ينقسم هذا الفصل على ما يلي:

المبحث الأول: النظام القانوني للذكاء الاصطناعي في المجال الطبي.

المبحث الثاني: أساس المسئولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي.

المبحث الأول

النظام القانوني للذكاء الاصطناعي في المجال الطبي

يميز المشرع الفرنسي بين الشخص القانوني باعتباره يمثل أشخاص القانون، وبين الأشياء باعتبارها أشياء قانونية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي قد تتمثل في تجسيد هيئة الروبوت، كما تتمثل في نظم البرمجيات مثل برامج محاكاة المحادثة الطبيعية التي تستخدمها الشركات لتقديم خدماتها التي لا تكون متجسدة في هيئة مادية ([1]).

ويعتبر الروبوت الذكي من الأشياء القانونية؛ لأنه من صنع الإنسان، وباعتباره من الأموال المادية فإنه يخضع لأحكام القانون المدني، وأحكام الملكية الفكرية، ويتمتع بالحق في براءة الاختراع، كما يمكن حماية البرامج التي يعتمد عليها الروبوت في إنجاز مهامه باعتبارها أعمالاً فكرية بموجب القواعد التي تحمي حقوق المؤلف، ويعد الروبوت الذكي مال يقبل التعامل التجاري، ويوضع له اسم يميزه، ويتم تسجيله كعلامة تجارية ([2]). وعلى ذلك، سوف ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: الخلاف حول منح الروبوت الذكي الشخصية القانونية.

المطلب الثاني: المخاطر المترتبة على منح الروبوت الشخصية القانونية.

---

[1]- د. محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، المؤتمر الدولي السنوي العشرون – بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات – المنعقد بكلية الحقوق جامعة المنصورة، فى الفترة من ٢٣- ٢٤ مايو ٢٠٢١، ص ٤.

[2]- Anne-Sophie Choné-Grimaldi et Philippe Glaser, Responsabilité civile du fait du robot doué d'intelligence artificielle : faut-il créer une personnalité robotique ? », Contrats Concurrence Consommation n° 1, Janvier 2018, Version 1.

المطلب الأول

الخلاف حول منح الروبوت الذكي الشخصية القانونية

يرى بعض الفقهاء ضرورة منح الروبوت الذي يعمل بأنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، بهدف تحمليه المسئولية عن الأضرار التي يتسبب في إحداثها، باعتباره شخص الكتروني مسئول (١).

وبناءً على ذلك، تم طرح قرار للبرلمان الأوروبي بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٦ بخصوص منح الروبوت المتقدم والمستقل – الذي يتعامل مع الغير بطريقة مستقلة، ويصدر قرارات بشكل منفرد من خلال التعلم العميق – الشخصية القانونية، بهدف تحميل هذا الروبوت ذاته بالمسئولية، وإلزامه بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بالغير نتيجة فعله (٢).

ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه لا يوجد ما يمنع من منح الروبوت الذكي الشخصية القانونية قياسًا على الاعتراف بالشخصية القانونية للأشخاص الاعتبارية، حيث إن الشخصية القانونية في الحالتين مجرد مجاز، ويمكن من خلالها الاعتراف بالحقوق والالتزامات للروبوت الذكي.

ويرى بعض الفقهاء المؤيدة لهذا الاتجاه أن الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي يسمح للروبوت بإبرام العقود، لاسيما عقود التأمين(٣)، حيث

١- Alain Bensoussan, Droit des robots : science-fiction ou anticipation ?, Recueil Dalloz n°28 du 30 Juillet 2015, P. 1640.

٢- د. محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مرجع سابق، ص ٥.

٣- Grégoire Loiseau et Matthieu Bourgeois, « Du robot en droit à un droit des robots ». La Semaine Juridique Edition Générale. N°48, 24 novembre 2014, doctr. 1231. 16 V. not.

يتمتع بالأهلية والذمة المالية المستقلة التي يتم تغذيتها من خلال مصمم الروبوت الذكي، والمالك أو المستخدم (١).

ويتميز هذا الاتجاه بأنه يؤدي إلى تعويض المتضررين من أفعال الروبوت الذكي بطريقة أكثر سرعة وفعالية، فلا يقع على المتضررين عبء إثبات الانحراف لدى الروبوت الذكي والعيب الذي أصابه أو خطأ المستخدم (٢).

وقد رفضت لجنة الخبراء هذا الاقتراح بشكل صريح عام ٢٠٢٠، بسبب أن الضرر المترتب على استخدام الروبوت الذكي يلزم أن ينسب إلى أشخاص أو منظمات قائمة بالفعل(٣)، وتم رفضه بموجب تقرير البرلمان الأوروبي بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٠ (٤).

كما رفض المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي هذا الاقتراح؛ نظرًا إلى المخاطر المعنوية المرتبطة بهذا الاقتراح (٥). وتم رفض هذا الاقتراح أيضًا من قبل المكتب البرلماني للاختيارات العلمية والتكنولوجية في البرلمان الفرنسي، استنادًا إلى أن الاقتراح ليس له أساس سليم (٦).

١- Alain Bensoussan et Jérémy Bensoussan, Droit des robots, 1re édition, Larcier 2015.

٢- Anne-Sophie Choné-Grimaldi et Philippe Glaser, Responsabilité civile du fait du robot doué d'intelligence artificielle : faut-il créer une personnalité robotique ? », Op.cit., Version 1.

٣- Diane GALBOIS-LEHALLE, Responsabilité civile pour l'intelligence artificielle selon Bruxelles : une initiative à saluer, des dispositions à améliorer, Recueil Dalloz (n°2, 2021), pp. 87-88.

٤- Christophe Lachièze**,** Intelligence artificielle : quel modèle de responsabilité ?, Dalloz IP/IT 2020.

٥- Conseil économique et social européen.

٦- OPECST, Rapport « Pour une intelligence artificielle maîtrisée, utile et démystifiée », T. 15, 1mars 2017.

وانتقد بعض الفقهاء الاقتراح بمنح تقنيات الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، استنادًا إلى غموض نطاق تطبيق الشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي:

فلم يحدد هذا الاقتراح نوع الأجهزة التي يعترف لها بالشخصية القانونية، وما هي الحدود التي ينبغي مراعاتها بين هذه الأجهزة المتعددة؟ وهل تنحصر هذه الحدود في عدم مادية الروبوت الذكي([1])؟ فإن تم الاعتراف للروبوت الذكي الغير مجسد بالشخصية القانونية، فإن هذا التحديد سوف يثير العديد من المشاكل فيما يتعلق – على سبيل المثال – بالبرامج الالكترونية الخاصة بالمساعدة في إصدار القرار أو في قراءة الأشعة ([2]).

كما ينبغي للاعتراف بالشخصية القانونية المستقلة للروبوت أن يكون لديه القدرة على التعلم وتصحيح الأخطاء لنفسه، والتكيف مع بيئته، وأن تظهر قدرته على المبادرة بطريقة صريحة، وكل هذه المعايير تثير العديد من الصعوبات.

كما انتقد بعض الفقهاء فكرة نقل مسئولية المصممين والمنتجين وملاك ومستخدمي الروبوت الذكي لاسيما في المجال الطبي من على عاتقهم إلى الروبوت ذاته؛ لأنها تؤدي إلى تضارب قانوني، كما قد تشجع هؤلاء على تصميم أو إنتاج وطرح روبوتات ذكية خطيرة، وهذا أمر مرفوض في المجال الطبي.

كما يمكن أن يؤدي فرض المسئولية على عاتق الروبوت ذاته إلى إحداث تغير سلبي في العلاقة بين المرضى والأطباء، لاسيما فيما يتعلق بمسئولية الأطباء، المكلفون ببذل العناية الفائقة اللازمة لشفاء المرضى، وهم

---

[1]– Jean René Binet, « Personnalité juridique des robots : une voie à ne pas suivre », Droit de la famille n° 6, Juin 2017, repère 6.

[2]– د. محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مرجع سابق، ص ٧.

المسئولون لأنهم أصحاب القرار النهائي في التدخل الطبي المناسب، فإن تم نقل هذه المسئولية على عاتق الروبوت، فسوف يؤدي إلى تحول العلاقة بين المريض والطبيب، بل إلى المهنة الطبية بأكملها، مما يحتم رفض نقل المسئولية في المجال الطبي على عاتق الروبوت الذكي (١).

المطلب الثاني

المخاطر المترتبة على منح الروبوت الشخصية القانونية

تقوم المسئولية المدنية على أساس فكرة الإدراك الشخصي للإنسان، ويثبت ببلوغ سن الرشد واكتمال الأهلية. وعلى ذلك، قرر المشرع مسئولية الشخص عن تصرفاته التي يترتب عليها ضررًا بالغير. فأساس المسئولية هو الإدراك المنسوب إلى شخص محدد، كما إن أهلية الوجوب التي يقوم على أساسها الحق في اكتساب الحقوق قد طرأ عليها بعض التجاوزات التي أقرت الاعتراف ببعض سمات الشخصية القانونية للحيوان في بعض جوانبها، بأن أقرت اكتساب بعض الحيوانات للحقوق مثل الحق في تجريم الاعتداء عليه أو إمكانية الوصية لهذه الحيوانات، غير إنه لم يعترف لهذه الحيوانات بقدرتها على تحمل المسئولية بسبب انتفاء العقل لديها وارتباط المسئولية بالإدراك (٢).

وعلى ذلك، فإن الكائن الذي يتمتع بأهلية الوجوب هو الذي يتمتع بالشخصية القانونية دون غيره ولا يكون مسئولاً عن تصرفاته، وبتطبيق هذه الأفكار على تقنيات الذكاء الاصطناعي نجد أنها غير قادرة على تحمل

١- Alexy Hamoui, La responsabilité civile médicale à l'épreuve de l'intelligence artificielle, Mémoire, Master , Paris II,2020, p.49 et s.

٢- Dominique LASZLO-FENOUILLET, La conscience,Thèse Paris II, L.G.D.J., 1993, P. 3.

المسئولية، ولا يعني ذلك انعدام المسئولية عن الأضرار التي تحدثها تقنيات الذكاء الاصطناعي ([1]).

وتتمثل الخطورة في منح الروبوت الذكي الشخصية القانونية في مجال المسئولية، أنه يؤدي إلى إنهاء التقسيم القانوني الذي يميز بين الأشخاص والأشياء، كما لا يمكن التسليم بأن الروبوت الذكي يتماثل مع الشخص الاعتباري في نطاق المسئولية، حيث إن هذا التشبيه محل نظر؛ لأن الشخصية الاعتبارية مجرد تشخيص قانوني لذمة مالية، لا تتمتع بالاستقلال في مواجهة القائمين عليه، غير أن الروبوت يعد تشخيص قانوني لنظام الذكاء الاصطناعي، يمتلك القدرة على تطوير نفسه بطريقة ذاتية، باعتباره شخصًا قانونيًا مستقلاً عن القائمين عليه ([2]).

فضلاً عن أن الشخصية الاعتبارية في نطاق القانون الخاص، تجمع لأشخاص، لتحقيق هدف معين، أما بالنسبة للروبوت الذكي فإن الاعتراف له بالشخصية الاعتبارية يهدف إلى وضع إطار قانوني للنتائج المرتبة على أعمال الروبوت الذكي، وهذا لا يفيد بكل تأكيد فيما يتعلق بالتعويض عن الأضرار التي يحدثها الروبوت الذكي ([3]).

---

[1]- د. محمد السعيد السيد محمد المشد، نحو إطار قانوني شامل للمسئولية المدنية من أضرار نظم الذكاء الاصطناعي غير المراقب، المؤتمر الدولي السنوي العشرون – بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات – المنعقد بكلية الحقوق جامعة المنصورة، فى الفترة من ٢٣- ٢٤ مايو ٢٠٢١، ص ٥.

[2]- د. محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مرجع سابق، ص ٨.

[3]- Ronald Leenes, Erica Palmerini, Bert-Jaap Koops, Andrea Bertolini, Pericle Salvini, Federica Lucivero, Regulatory challenges of robotics: some guidelines for addressing legal and ethical issues, Law, Innovation and Technology, Volume 9, 2017, p. 23.

ومن الجدير الذكر أن منح الروبوت الذكي الشخصية الاعتبارية، قد يؤدي إلى الاعتراف له بالحقوق الأساسية الممنوحة للأشخاص الطبيعة، مما يثير العديد من المشاكل المعقدة التي تتمثل في مطالبة الروبوت بالحقوق الاجتماعية التي يتمتع بها الأشخاص الطبيعية، وهذه المشاكل تفوق حدتها أكثر من تلك التي يمكن أن تثار بخصوص الأشخاص الاعتبارية ([1]).

كما لا تحقق هذه الفكرة أية فوائد؛ نظرًا إلى أنها لا تحقق نتيجة في مجال تعويض المتضررين، لأن الروبوت الذكي لا يتوافر له ذمة مالية مستقلة، ولا يتم تغطيته بتأمين المسئولية، وهذا يوجب ضرورة أن يكون للروبوت ممثل قانوني يتعامل نيابة عنه، سواء أكان المنتج أم المالك أم المستخدم، ويتحمل قانونًا المسئولية عن الأضرار المترتبة على أعمال الروبوت الذكي ([2]).

وفي هذا الخصوص قررت محكمة استئناف باريس أن فكرة منح الروبوت الشخصية القانونية ليست سوى نقل للمشكلة، حيث إن الأشخاص الذين يقع على عاتقهم تغذية الذمة المالية للروبوت بهدف تعويض المتضررين، هم ذات الأشخاص الذين تنعقد مسئوليتهم عند تطبيق القواعد العامة في مجال المسئولية ([3]).

---

[1]- Alexandra Mendoza-Caminade, Le droit confronté à l'intelligence artificielle des robots : vers l'émergence de nouveaux concepts juridiques ?. Recueil Dalloz, Dalloz, 2016, p.445.

[2]- Jean-Sébastien Borghetti, L'accident généré par l'intelligence artificielle autonome, JCP 2017, n° spécial, Le droit civil à l'ère numérique, spéc. n° 41.

[3]- CA de Paris, Rapport du groupe de travail sur « La réforme du droit français de la responsabilité civile et les relations économiques », 25 juin 2019.

كما يترتب على نقل المسئولية إلى الروبوت حدوث إعاقة لوظيفة المسئولية في الردع والوقاية، خاصة وأن الأطراف التقليدية لن يتحملوا عبء المسئولية في الدعاوى التي توجه إليهم في هذا الخصوص، مما يحتم ضرورة أن تقنيات الذكاء الاصطناعي مجرد شيء يلزم أن يكون في عهدة شخص يتحمل نتيجة الأضرار التي تترتب على أعماله لاسيما في المجال الطبي ([1]).

[1]– د. محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مرجع سابق، ص ٩.

المبحث الثاني

أساس المسئولية المدنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي

تعد الروبوتات الطبية أحد أهم أنظمة الذكاء الاصطناعي، التي تستخدم في المجالات الطبية المتعددة، ومنها روبوتات الرعاية الصحية التي تهتم بكبار السن أو ذوي الاحتياجات الخاصة، والروبوتات الجراحية التي تستخدم في العمليات الجراحية، وكذلك برامج التشخيص الطبي، التي تقوم بالتحليل والمساعدة في إصدار القرار الطبي المناسب، ومن هنا يظهر أن المستخدم لهذه الأجهزة يعتبر مجرد مراقب لها، ولم تعد المساعدة في القرار الطبي منحصرة في مساندة العنصر البشري، ولكن قد يصل الأمر إلى تعديل قرار العنصر البشري أو الحلول محله ([1]).

وبناءً على ذلك فإن المسئولية المترتبة على تدخل تقنيات الذكاء الاصطناعي تأخذ بعدًا جديدًا يختلف عن المسئولية التقليدية الناتجة عن النشاط البشري. لاسيما وأن الروبوتات الطبية وغيرها من تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المجال الطبي تثير العديد من المسائل القانونية التي تتعلق بالجوانب الأخلاقية، والاجتماعية، والمسئولية الناجمة جراء استخدام هذه التقنيات في المجال الطبي([2]).

ومما سبق يثار التساؤل عن المسئولية المترتبة على الاستخدام المتعدد لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي، وهل تكفي قواعد المسئولية

---

[1]– أ. زينب مسعود على، أحكام المسؤولية القانونية للروبوت الطبي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية، ٢٠٢١، ص ٣٩.

[2]– د. محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مرجع سابق، ص ٣.

المدنية المطبقة حاليًا للتعويض عن الأضرار المترتبة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، أم أن المسئولية تحتاج إلى وضع قواعد جديدة تتناسب مع أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل خاص.

وتحتاج الإجابة على هذه التساؤلات إلى تحديد الأساس القانوني لهذه المسئولية، وأنواع المسئولية عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي، وهذا ما نوضحه في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: إخضاع الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي لأحكام المسئولية التقليدية.

المطلب الثاني: استحداث قواعد للمسئولية عن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي.

المطلب الأول

إخضاع الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي لأحكام المسئولية التقليدية

بداية نشير إلى أنه حتى الآن لم يظهر للوجود روبوتات طبية تعمل بالذكاء الاصطناعي ذاتية التحكم بشكل مطلق، وهذا يعني غياب فكرة الإدراك والوعي لدى هذه التقنيات، وبالتالي فلا مجال – على الأقل في الفترة الحالية– للحديث عن مسئوليته القانونية الخاصة، بما يعني أن تقنيات الذكاء الاصطناعي مازالت من وجهة نظر المشرع المصري والفرنسي وغالبية الفقهاء تخضع لحكم الأشياء، ويمكن أن تخضع لقواعد المسئولية المدنية المطبقة حاليًا للتعويض عن الأضرار المترتبة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

كما إن المسئولية عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي قد تكون مسئولية شخصية في نطاق الأخطاء الصادرة عن الأطباء، أو قد تكون

مسئولية عن فعل الأشياء، أو تكون مسئولية عن المنتجات المعيبة، وهذا ما نوضحه في العناصر التالية:

أولاً : المسئولية الشخصية القائمة على أساس الخطأ:

يمكن تحديد المسئولية عن الأضرار المترتبة على أعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي، إعمالاً لأحكام المسئولية عن الأعمال الشخصية لمستخدم الذكاء الاصطناعي أو المنتج أو المالك، تطبيقًا لنص المادة ١٣٨٢ من القانون المدني الفرنسي، التي تقرر أن "أي فعل للإنسان أيًا كان، ويسبب للغير ضررًا، يلزم من تسبب فيه بالتعويض"، وهذا ما قرره المشرع المصري بنص المادة ١٦٣ من القانون المدني، التي تنص على أن "كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض".

فيمكن البحث عن الخطأ من خلال البحث عن بعض المعايير الحديثة التي تتمثل في تعقد النظام ودرجة مساعدته في اتخاذ القرار، فضلاً عن إمكانية التدخل التي يسمح بها للمستخدم.

ويلزم في مجال المسئولية إثبات الخطأ، والضرر، وعلاقة السببية. فيجب إثبات أن المستخدم أخطأ في الاستعمال، أو أن المنتج أخطأ في برمجة الروبوت، بغض النظر عن أن الخطأ عمداً أو غير عمدي، حيث إن الخطورة تكمن في صعوبة الإثبات، وكذلك في حالة ما إذا كان الخطأ من جانب الروبوت الذكي باتخاذه قرارًا دون وجود تصرف متنازع عليه من جانب المالك أو المستخدم أو المنتج، ومن ثم لا يمكن تطبيق المسئولية القائمة على أساس الخطأ الشخصي ([1]).

ومن الملاحظ أنه يصعب إقامة المسئولية عن الخطأ العمدي عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ما لم يتم إثبات أن الإنسان قد وضع

[1]– د. محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مرجع سابق، ص١٠.

نظام الذكاء الاصطناعي في موضع إحداث الضرر، ومن الضروري افتراض العلم اليقيني بإمكانية حدوث الضرر، وهذا نادرًا ما يحدث، وفي هذا السياق قضت محكمة النقض بتاريخ ٢٠١١/٦/٣٠ بأن إشعال آلة قص ذاتية في حديقة عامة تميز بقصد الإضرار، إلا أنه في المقابل قضت المحكمة بأنه طالما أن الفعل هو نتيجة لعملية آلية في تشغيل الآلة، ومن ثم ينعدم ظهور البيانات المعنية من أي قصد من جانب مشغل محرك البحث، وعليه فقد رفضت المحكمة تقرير مسئولية جوجل عن الإعلان؛ نظرًا لطبيعته الآلية، وهو نتيجة للكلمات الأكثر تداولاً على محرك البحث (١).

أما بخصوص إقامة المسئولية على أساس الخطأ غير العمدي، فيكفي الإهمال أو عدم التبصر، وهذا الخطأ يتمثل في عدم توقع الضرر، أو تحمل مخاطره إذا كان متوقع الحدوث. ومن ثم يكفي الإهمال من جانب المستخدم أو المالك لقيام المسئولية، غير أن إقامة الدليل على الإهمال أو عدم التبصر مازال أمرًا صعبًا؛ نظرًا إلى أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي أو إتاحة استخدامه وهو ناقص، نادرًا ما يعد بذاته إهمالاً، وبات من المؤكد أن جميع البرامج الالكترونية تشتمل على عيوب تؤدي إلى إحداث أضرار في حالة مواجهة أية مواقف مستجدة عليها، وليس من السهل افتراض الإهمال في البرمجة أو الرقابة لمجرد حدوث الضرر للغير (٢).

وتبدو صعوبة كبيرة في هذا النوع من المسئولية، لوجود بعض تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تتميز بذاتية التعلم العميق، والاستقلال في اتخاذ القرارات، فهي تحاكي العقل البشري، وهذا من شأنه تقييد لدور الأشخاص في التحكم في هذا النوع من تقنيات الذكاء الاصطناعي.

١- Cour de cassation, civile, Chambre civile 1, 19 juin 2013, n. 12-17.591, Publié au bulletin.

٢- Adrien Bonnet, La responsabilité du fait de l'intelligence artificielle , Mémoire, Paris II, 2015, P. 13 et s.

ومن الجدير بالذكر أنه قد يثار التساؤل في المجال الطبي عن مسئولية الطبيب الذي يقرر عدم الامتثال لتشخيص أنظمة الذكاء الاصطناعي، إذا تبين له أنه يشكل خطرًا على صحة المريض، فهل يلزم أن يكون الطبيب هو المسئول دون غيره عن استخدام البرنامج إذا اتضح له أنه يضر بصحة المريض، وهل من الممكن الوصول إلى آلية كل أو جزء من القرار الطبي، مع تقرير مسئولية الأطباء عند رفضهم تنبؤات تقنيات الذكاء الاصطناعي ([1]).

ثانيًا : المسئولية عن تقنيات الذكاء الاصطناعي هي مسئولية فعل الحيوان:

يقترح بعض الفقهاء أنه يمكن أن تكون المسئولية عن تقنيات الذكاء الاصطناعي عبارة عن مسئولية فعل الحيوان، وذلك عندما يقترح برنامج المساعدة في التشخيص الطبي قرارًا خاطئًا، ويؤسس هذا الفقه رأيه على قرينة أن المسئولية توزع بين المالك ومن له سلطة الرقابة الفعلية على الحيوان، ويرون أن هذا النوع من المسئولية يتناسب مع الروبوت الذكي، وبناءً عليه يكون مالك الحيوان أو الروبوت أو المستفيد منهما هو المسئول عن الأضرار التي يحدثها الحيوان أو الروبوت، سواء أكان الحيوان تحت حراسته أم فقد أو هرب منه، وبالقياس في حالة عدم السيطرة على الروبوت ([2]).

ويكفي لانعقاد المسئولية على عاتق المالك أو المستخدم وفقًا لهذا الرأي، تدخل الروبوت وارتكابه خطأ، ويرون أن المسئولية عن الروبوت مسئولية

---

[1]– د. محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مرجع سابق، ص١١.

[2]– د. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بدون سنة نشر، ص ٨١.

موضوعية تترتب على فعل الروبوت، وأن حارس الروبوت هو المسئول عن الأضرار، أما فكرة الخطأ فليست لها أهمية في انعقاد المسئولية (١).

ويعترض بعض الفقهاء على فكرة تشبيه الآلة بالكائنات الحية التي تتمتع بالإحساس طبقًا لنص المادة ١٤/٥١٥ من القانون المدني الفرنسي؛ لأنه بالرغم من أن الحيوان يدخل ضمن الأموال، إلا أنه يمثل طائفة قانونية خاصة تستحق حماية القانون الجنائي، فضًلا عن أن الحيوان لا يتمتع بالشخصية القانونية، بالرغم من ذاتيته الطبيعية، فكما أنه من الصعب التقارب بين الروبوت والإنسان، فالأمر كذلك بين الروبوت والحيوان (٢).

ثالثًا : المسئولية عن تقنيات الذكاء الاصطناعي مسئولية عن فعل الأشياء :

يؤكد بعض الفقهاء أن المسئولية عن فعل الأشياء المنصوص عليها في المادة ١٢٤٢ من القانون المدني الفرنسي، تتناسب مع المسئولية عن الأضرار التي تنتج عن أعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي(٣)، وعلى ذلك فإن حارس الروبوت الذكي أو البرامج الالكترونية هو المسئول قانونًا عن الأضرار التي يسببها للغير، فإذا قامت الآلة بتحويل أموال، أو بيع أوراق مالية بشكل يسبب ضررًا، فتنعقد مسئولية المستخدم باعتباره حارسًا عليها طالما أنه من يعطي الأوامر لهذه الآلة (٤).

١- Alexandra Mendoza-Caminade, Le droit confronté à l'intelligence artificielle des robots : vers l'émergence de nouveaux concepts juridiques ?, Op.cit., P. 445.

٢- Laurène Mazeau, Intelligence artificielle et responsabilité civile : Le cas des logiciels d'aide à la décision en matière médicale, Rev. pratique de la prospective et de l'innovation, 2018, P. 38 et s.

٣- Jérôme Huet, Une loi peut en cache rune autre: mise en perspective de la loi sur la responsabilité du fait des produits défectueux, Dalloz affaires, 1998, p. 1160.

٤- Florence G'Sell, Vers l'émergence d'une « responsabilité numérique » ?, Dalloz IP/IT, 2020, pp.153.

وتقابل هذه المادة ١٧٨ من القانون المدني المصري المتعلقة بمسئولية حارس الأشياء التي تنص على أن "كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة، أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئول عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه".

ويلزم لتطبيق هذه المسئولية، قيام الشيء بفعل إيجابي لإحداث الضرر، ويجب إثبات علاقة السببية بين فعل الشيء والضرر، ويقع على المضرور عبء الإثبات، وأقام القضاء قرينة الدور الإيجابي للشيء بخصوص الأشياء المتحركة، وهذه القرينة تقع على حارس الشيء، وهذا يعني أن هذا الشيء اتصل مع المضرور، أو المال الذي أصيب بضرر، ويقع على المضرور إثبات الاتصال المادي مع الشيء أثناء الحركة؛ لكي تتمكن المحكمة من خلاله استخلاص الدور الإيجابي للشيء (١).

وأشار بعض الفقهاء إلى الصعوبات التي تبدو عند تطبيق المسئولية عن حراسة الأشياء على تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تتمثل فيما يتعلق بمدى تطبيق هذه المسئولية على الأشياء غير المادية، فالذكاء الاصطناعي قد يتمثل في تجسيد مادي أو غير مادي، ومبدأ المسئولية عن فعل الشيء لا يميز بين الأشياء المادية أو غير المادية (٢)، كما إن مسئولية حارس الشيء في القانون المدني المصري لا تطبق إلا على الأشياء المادية غير الحية، وأنها تستبعد الأشياء غير المادية والحيوان والجماد (٣).

١- د. محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مرجع سابق، ص١٢.

٢- Grégoire Loiseau et Matthieu Bourgeois, « Du robot en droit à un droit des robots », Op.cit., spéc. n° 12.

٣- د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني- نظرية الالتزام بوجه عام، ١٩٨١، ص ١٥٢٨.

كما تواجه هذه المسئولية صعوبة في تحديد الحارس عن تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث إن القضاء يحدد الحارس بأنه الشخص الذي له حق الاستعمال، والتوجيه، والرقابة (١)، وهذه الفكرة عن حراسة الأشياء تأخذ في الاعتبار السيطرة الفعلية أو الفعالة على الشيء، وليست السلطة القانونية على الأشياء.

ومن أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق مسئولية حارس الشيء على الذكاء الاصطناعي، أن بعض تقنيات الذكاء الاصطناعي تتمتع بقدر كبير من التعلم الذاتي والاستقلال، وأن أعماله غير محددة سلفًا من خلال برامج الكترونية، مما يقيد من سيطرة المستخدم عليه، ويؤدي ذلك إلى استبعاد فكرة الحراسة؛ لأن الآلة لا تخضع لتحكم الإنسان (٢).

ويرى بعض المؤيدين لفكرة الحراسة، أنه يمكن تجاوز هذه العقبة عن طريق التمييز ين حراسة الهيكل التي يختص بها المنتج، وبين حراسة السلوك التي يختص بها المستخدم (٣).

ويضيف بعض الكتاب أن فكرة المسئولية عن فعل الشيء، يمكن تطبيقها على أضرار تقنيات الذكاء الاصطناعي، طالما أن المستخدم يستطيع توجيه أو إيقاف تشغيل الآلة، وهذا الأمر ينطبق على الروبوت الذكي الذي يظل تحت سيطرة المستخدم الذي يملك سلطة الاستعمال والتوجيه والرقابة، وبذلك

١- Cass., ch. réun., 2 December 1941, D.C. 1942 jur., p. 25, note G. Ripert.

٢- Laurent Archambault, La réparation des dommages causés par l'intelligence artificielle : le droit français doit évoluer, Gaz. Pal., 6 mars 2018, n° 315c3, p. 17.

٣- Florence G'Sell, Vers l'émergence d'une « responsabilité numérique » ?, Op.cit., p. 153.

يتوافر لدية القدرة على منع حدوث الضرر، وبذلك تتوافر لدية صفة حارس الأشياء ([1]).

المطلب الثاني

استحداث قواعد للمسئولية عن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي

أشار بعض الكتاب إلى إمكانية الاستعانة بفكرة المسئولية عن فعل الشيء على تقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك في الحالات التي لا يمكن فيها تطبيق فكرة المسئولية عن المنتجات المعيبة على تقنيات الذكاء الاصطناعي، لاسيما في الحالات التي يحدث الضرر فيها نتيجة التشغيل غير العادي لنظام المساعدة في القرار، فتقع المسئولية في هذه الحالة على عاتق حارس الشيء؛ لأنه يملك سلطة الاستعمال والتوجيه والرقابة ([2]).

أما إذا كانت نظم المساعدة في القرار تستطيع تنفيذ المهام بشكل مستقل، غير أنها مازالت تحت سيطرة المستخدم أو المصمم، فهنا تقع مسئولية مخاطر الهيكل المتعلقة بتصميم نظام المساعدة في القرار على الصانع طبقًا لقواعد المسئولية عن المنتجات المعيبة، وتقع مسئولية مخاطر السلوك المتعلقة باستعمال الشيء على المالك – المستشفى على سبيل المثال – أو الطبيب المستخدم للشيء في مواجهة المريض ([3]).

نطاق تطبيق المسئولية عن المنتجات المعيبة:

---

[1]- Léo Wada, De la machine à l'intelligence artificielle : vers un régime juridique dédié aux robots, LPA 26 déc. 2018, n° 140x0, p. 7.

[2]- Christophe Lachièze, Intelligence artificielle : quel modèle de responsabilité ?, Dalloz IP/IT 2020.

[3]- Laurène Mazeau, Intelligence artificielle et responsabilité civile : Le cas des logiciels d'aide à la décision en matière médicale, Rev. pratique de la prospective et de l'innovation, 2018.

يرى بعض الفقهاء أن القواعد العامة في المسئولية غير كافية لمواجهة الأبعاد المختلفة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال المساعدة في القرارات، لاسيما في قرارات التشخيص الطبي.

ويشير هذا الاتجاه إلى صلاحية قواعد المسئولية عن المنتجات المعيبة المنصوص عليها في المادة ١٢٤٥ من القانون المدني الفرنسي، تنفيذًا للتوجيه الأوروبي ٣٧٤/٨٥ للمجلس بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٥، أن تطبق على تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال المسئولية ([1])، ومن ثم يمكن أن تكون برامج الذكاء الاصطناعي منتجًا معيبًا، إذا تسبب في إحداث ضرر بالغير؛ لأنه لا يقدم السلامة المتوقعة منه قانونًا.

وعلى ذلك، يمكن الاعتماد على المسئولية عن المنتجات المعيبة؛ نظرًا لتوافر شروط تطبيقها في التشريع المصري حيث تنص المادة ٦٧ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ على أنه: "١-يسأل منتج السلعة وموزعها قبل كل من يلحقه ضرر بدنى أو مادى يحدثه المنتج إذا أثبت هذا الشخص أن الضرر نشأ بسبب عيب فى المنتج. ٢- يكون المنتج معيباً – وعلى وجه الخصوص – إذا لم تراع فى تصميمه أو صنعه أو تركيبه أو إعداده للاستهلاك أو حفظه أو تعبئته أو طريقة عرضه أو طريقة استعماله الحيطة الكافية لمنع وقوع الضرر أو للتنبيه إلى احتمال وقوعه. ٣- وفى حكم هذه المادة: (أ) يقصد بلفظ "المنتج" صانع السلعة الذى أعدها فى هيئتها النهائية التى عرضت بها فى التداول سواء أكانت جميع الأجزاء التى تتركب منها السلعة من صنعه أم استعان بأجزاء من صنع الغير، ولا ينصرف اللفظ إلى تابعى المنتج. (ب) يقصد بلفظ "الموزع" مستورد السلعة للاتجار فيها وتاجر

---

[1]- Alexandra Bensamoun et Grégoire Loiseau, La gestion des risques de l'intelligence artificielle. De l'éthique à la responsabilité. La Semaine juridique - édition générale , LexisNexis, 2017, pp.2063-2072, doctrine 1203.

الجملة الذى يقوم بتوزيعها فى السوق المحلية على تجار التجزئة ولو قام فى الوقت نفسه بعمليات بيع بالتجزئة. كما يشمل اللفظ تاجر التجزئة إذا كان يعلم أو كان من واجبه أن يعلم وقت بيع السلعة بالعيب الموجود بها، والعبرة فى ذلك بما كان يفعله تاجر عادى يمارس بيع سلعة من النوع نفسه لو وجد فى الظروف ذاتها. ٤- يجوز للمدعى توجيه دعوى المسئولية إلى المنتج أو إلى الموزع أو إليهما معًا دون تضامن بينهما، وإذا كان مركز أعمال المنتج أو الموزع موجوداً خارج مصر جازت مقاضاته أمام المحكمة المصرية التى يوجد له بدائرتها فرع أو مصنع أو وكالة أو مكتب...." ([1]).

ويشير أنصار هذا الاتجاه إلى بعض المميزات التي تتميز بها فكرة المسئولية عن المنتجات المعيبة التي تتمثل فيما يلي:

١- يمكن تطبيق المسئولية عن المنتجات المعيبة على المسئولية التعاقدية والمسئولية التقصيرية على حد سواء، فطبقًا لهذه المسئولية لا يشترط وجود عقد بين المضرور والمسئول أي المنتج ([2]).

٢- تركيز نظام المسئولية عن المنتجات المعيبة على المسئولية عن المنتج، ويقصد بالمنتج هو الصانع للمنتج بشكل نهائي وكامل، أو منتج المادة الأولية إذا كانت ضرورية لصناعة المنتج، أو صانع جزء من المكونات، فإذا تعذر تحديد المنتج فيلقى بالمسئولية على البائع أو المؤجر، أو أي مورد مهني آخر، كما يمكن التمسك بمسئولية المتدخلين المهنيين المتعاقبين طالما تدخلوا في عملية إنتاج أو توزيع المنتج. ويقرر بعض الكتاب أن القانون الوضعي يتناسب بشكل كبير مع الروبوت الذكي المعيب. وعلى ذلك يحق للمتضررين

---

[1]- الجريدة الرسمية - العدد ١٩ (مكرر) فى ١٧/ ٥/ ١٩٩٩.

[2]- د. محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مرجع سابق، ص١٤.

مطالبة الصانع بسبب عيب في التصنيع طالما أن الأضرار مرتبطة بعيب في الروبوت الذكي ([1]).

٣- يقيم نظام المسئولية عن المنتجات المعيبة مسئولية موضوعية دون خطأ فالمضرور، وهو المستهلك يقع عليه إثبات أي خطأ من جانب المنتج فالمسئولية هنا موضوعية. كما يقع على المضرور مع ذلك إثبات الفعل المنشئ للمسئولية والضرر وعلاقة السببية بين هذين العنصرين.

٤- تتميز المسئولية عن المنتجات المعيبة، بأسباب الإعفاء من المسئولية المنحصرة في إثبات خطأ المضرور أو الغير إذا كان المضرور مسئولاً عنه، فالأصل أن القوة القاهرة أو فعل الغير لا يؤدى إلى إعفاء المنتج من المسئولية وبالأخص في المجال الطبي.

ومن الملاحظ أن تطبيق نظام المسئولية عن المنتجات المعيبة على الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي يثير العديد من التحديات التي تتمثل في مدى إمكانية تطبيقه على الأشياء غير المادية، فيرى بعض الفقهاء إمكانية ذلك؛ لأن التوجيه الأوروبي، والقانون الصادر تطبيقًا له لم يتضمنا أي تحديد حول هذه النقطة، وفيما يخص الوسائل الإليكترونية الموضوعة لخدمة أدوات المساعدة في القرار ليست مادية ولا مبرمجة بشكل كامل على عكس النموذج الذي كان محلاً للتفكير في أثناء وضع القانون الخاص بالمنتجات المعيبة، وبالتالي يمكن انعقاد مسئولية المبرمج في برامج المساعدة في القرار

[1]- Alexandra Mendoza-Caminade, Le droit confronté à l'intelligence artificielle des robots : vers l'émergence de nouveaux concepts juridiques ?, Op.cit., P. 445.

مثل التشخيص الطبي على اعتبار أن البرنامج من الأموال المنقولة غير المادية ([1]).

كما يثير بعض الفقهاء التساؤل حول كيفية تقدير شرط العيب في المنتجات، لاسيما وأن تعقد تشغيل الذكاء الاصطناعي قد يثير صعوبات تتعلق بالإثبات. ويمكن الإعفاء من المسئولية في حالة ما إذا كانت حالة المعارف العلمية والتقنية في الوقت الذي طرح فيه الصانع المنتج للتداول لا تسمح بالكشف عن وجود هذا العيب (المادة ١٢٤٥ /١٠ من التقنين المدني الفرنسي)، وهذا السبب للإعفاء يسمى بمخاطر التنمية، فيمكن للمنتج التمسك بالإعفاء من المسئولية إذا أثبت جهله وقت طرح المنتج للتداول بوجود العيب، وأن هذا الجهل كان مؤكدًا؛ بسبب حالة المعارف العلمية والتقنية في ذلك التاريخ ([2]).

وتنفيذ هذا الإعفاء على تقنيات الذكاء الاصطناعي معقدة التشغيل، والتي لديها القدرة على العمل بشكل مستقل، يعني قبول الإعفاء من المسئولية على نحو متسع، ويمكن أن يكون ذلك سببًا للإعفاء من المسئولية فيما يتعلق بالأضرار التي يحدثها الذكاء الاصطناعي ([3]).

ومن المحتمل بنسبة كبيرة أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تتطور في الفترة ما بين بداية التداول حتى وقوع الضرر بفترة زمنية، مثل تعين السلوك أو إضافة ميزات وظيفية جديدة عن طريق تحميل برامج خاصة، كما يمكن أن

---

[1] – د. محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مرجع سابق، ص١٥.

[2] – د. محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، المرجع السابق، ص١٦.

[3] – Christophe Lachièze, Intelligence artificielle : quel modèle de responsabilité ?, Op.cit.

يعمل برنامج المساعدة في القرار كصندوق أسود ذات مدخلات ومخارج وليس نظامًا التفكير ([1]).

وإذا كانت هذه النتيجة عادية في نظم المعلومات الاستراتيجية التي تعتمد على مستودعات بيانات كبيرة لا يؤدي الخطأ فيها إلا إلى عواقب محدودة، إلا أن الأمر يختلف إذا كانت البرامج من نوع Watson، حيث تكون النتيجة موت بعض الكائنات البشرية، فضلاً عن أن هذه البرامج تشير إلى تأخير طفيف بالمقارنة بالحالة الحالية للمعارف؛ لأنها تستخدم بيانات سابقة منشورة بعد عملية مراجعة قد تستغرق شهورًا. وعلى ذلك يرى بعض الكتاب أن بحث مسئولية الشركة المصنعة التي لم يعد تطوير المنتج مسئوليتها وحدها بات أكثر صعوبة، ولهذا السبب يكون تحليل فكرة عيب المنتج بطريقة مجردة. ومن ثم يكون معيبًا المنتج الذي لا يقدم الأمن المتوقع قانونًا ([2]).

وفي هذا الخصوص تم رفع العديد من الدعاوى أمام القضاء الأمريكي ضد الشركة المصنعة لنظام الجراحة المعروف بـ"دافنشي The Da Vinci system"، وهو عبارة عن روبوت طبي متخصص في العمليات الجراحية، وهذا النظام ظهرت به العديد من المشاكل التقنية التي أدت إحداث الأضرار البالغة بالعديد من المرضى أثناء العمليات الجراحية ([3])، غير أن جميع القضايا تم رفضها؛ لعدم قدرة المدعيين على إثبات العيب الوارد بهذه التقنية الذكية موضوع المساءلة ([4]).

---

[1]- Jean-François Kerléo, L'administration de produit, L'Actualité Juridique Droit Administratif, n°38 - 16 novembre, 2020, p.2192.

[2]- د. محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مرجع سابق، ص١٧.

[3]- Ugo Pagallo, The Laws of Robots: Crimes, Contracts, and Torts, Springer, 2013, p. 92 et s.

[4]- Mracek v Bryn Mawr Hospital, 610 F Sypp 2d 401 (ED Pa 2009), aff d, 363 F App'x 925 (3d Cir2010).

ومن الجدير بالذكر أن بعض الفقهاء اقترح أن يمارس القضاء "سياسة التشبيه"، بهدف أن يعمل مبدأ قياس تقنيات الذكاء الاصطناعي على غيره من الأشياء ومن أهمها المصاعد، فيرى إمكانية تشبيه السيارات الذكية بالمصاعد التي تعمل بأنظمة الذكاء الاصطناعي ([1])، غير أن هذه الفكرة تم انتقادها؛ لأن هذا القياس سوف يخلي مسئولية الركاب الموجودين على متن هذه السيارات قياسًا على المصاعد وهذا أمر لا يتوافق مع منطق المسئولية عن الأضرار المترتبة على استخدام هذه التقنيات ([2]).

ويقترح بعض الكتاب أيضًا تطبيق فكرة "المسئولية الجماعية للمؤسسة"، فيمكن من خلالها مساءلة جميع الأطراف الفاعلة في تصميم وإنتاج وتسويق واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بصفة مشتركة وتضامنية عن أنشطتهم، فتقوم هذه المسئولية على الجميع بقوة القانون، مما يؤدي إلى حرص جميع المساهمين في عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي، وكما يسهل عملية تعويض المضرورين جراء استخدام هذه التقنيات، من خلال تكاتف العاملين في هذه الأنظمة لتغطية الأضرار الناجمة عن استخدامها، لاسيما في المجال الطبي عن طريق تكوين صناديق خاصة بالتعويضات مثل الصندوق الخاص بالتعويض عن الأضرار الطبية ([3]).

---

[1]- K. Krasnow Waterman, Henshon Matthew, Imagine the Rami-fications: Assessing Liability for Robotics-based Car Accidents, American Bar Association, Section of Science & Tec Law., Vol. 5, Iss. 4, Spring 2009, pp. 14-17.

[2]- د. محمد السعيد السيد محمد المشد، نحو إطار قانوني شامل للمسئولية المدنية من أضرار نظم الذكاء الاصطناعي غير المراقب، مرجع سابق، ص ١٨.

[3]- K. Krasnow Waterman, Henshon Matthew, Imagine the Rami-fications: Assessing Liability for Robotics-based Car Accidents, American Bar Association, Section of Science & Tec Law., Vol. 5, Iss. 4, Spring 2009, pp. 14-17.

الفصل الثاني

نطاق المسئولية الإدارية عن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي

تعد المسئولية الطبية عن الأضرار والمخاطر التي يتعرض لها المريض أثناء علاجه من الموضوعات القانونية الهامة؛ نظراً لارتباطها الوثيق بحياة الإنسان والصحة العامة التي تعد أحد عناصر النظام العام. والخطأ الطبي والمخاطر الطبية من الموضوعات التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها، غير أنه في سبيل استجلاء الوقائع الطبية على نحو سليم فإن المحكمة تطلب تقرير الطب الشرعي، وفي حالة ثبوت وجود خطأ مهني أو فني من جانب الجهة الطبية وإصابة المريض بضرر نتيجة هذا الخطأ، هذه الحالة لا تثير خلاف في تحديد قيام المسئولية الطبية واستحقاق التعويض للمضرور؛ نظرًا لتوافر عناصر المسئولية التقصيرية المنصوص عليها بالقانون المدني (في مصر أو في فرنسا) وهي الخطأ والضرر والعلاقة السببية بينهما وكل ما يتبقى للمحكمة- إذا ما اطمأنت عقيدتها لرأي الخبير- هو إسناد الخطأ وتحديد المسئول عنه ثم تقدير قيمة التعويض المستحق للمضرور بحسب كل الأحوال.

أما في حالة إذا جاء تقرير الخبير خلواً من أي خطأ فني أو طبي، فيرى مجلس الدولة المصري أن ذلك لا يعفى الإدارة من التعويض؛ تأسيسًا على صلاحية قيام مسئولية المرافق الطبية العامة عن أعمالها على أساس المخاطر، التي يجب أن يتحملها المرفق الطبي ويلتزم بتعويض المضرور

دون الحاجة إلى إثبات توافر الخطأ من جانب المرفق الطبي العام ومن جانب أطبائه ([1]).

وبخصوص المسئولية الإدارية عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، لاسيما في المجال الطبي، يشير بعض الفقهاء إلى أن دعوى المسئولية عن الأعمال الإدارية غير القاعدية ترفع على السلطات العامة التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي دون المنتج ([2]).

واختلفت الآراء حول أساس المسئولية الإدارية عن الأضرار الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، فهل تقوم على أساس الخطأ، أم على الخطأ المفترض، أم المسئولية بدون خطأ؟، نوضح ذلك في العناصر التالية:

المبحث الأول: مسئولية المرافق الطبية القائمة على الخطأ في المجال الطبي.

المبحث الثاني: مسئولية المرافق الطبية القائمة بدون خطأ في المجال الطبي.

---

[1]- حكم المحكمة الإدارية العليا رقم ٢٨٧٤٦ لسنة ٥٤ ق. عليا، جلسة ٥ من إبريل سنة ٢٠١٥، غير منشور.

[2]- Jonas Knetsch. Le droit de la responsabilité et les fonds d'indemnisation : Analyse en droits français et allemand., thèse Droit. Université Panthéon-Assas (Paris II); Universität zu Köln, 2011. Français, 120.

المبحث الأول

مسئولية المرافق الطبية القائمة على الخطأ في المجال الطبي

تطورت قواعد المسئولية الإدارية عن الأنشطة الطبية حتى بات من الطبيعي انعقاد مسئولية المرافق الطبية العامة عن الأضرار الطبية القائمة على أساس الخطأ المنسوب إلى المرفق الطبي العام عند القيام بالأنشطة الطبية التقليدية، غير أن الأمر يحتاج إلى بيان مسئولية المرافق الطبية العامة على أساس الخطأ في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وهذا ما نتناوله في هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: الإطار العام لمسئولية المرافق الطبية القائمة على الخطأ.

المطلب الثاني: مسئولية المرافق الطبية عن خطأ استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول

الإطار العام لمسئولية المرافق الطبية القائمة على الخطأ

تعد المسئولية المترتبة على الخطأ هي القاعدة العامة في مجال المسئولية، فلا يمكن إلقاء عبء المسئولية على المرفق الطبي العام إلا على أساس المسئولية التقصيرية؛ حيث إن المنتفع بالمرفق الطبي العام يكون في مركز قانوني، باعتباره ضمن المنتفعين بهذا المرفق ([1]).

ومن أهم أنواع الخطأ الذي يترتب عليه مسئولية المرافق الطبية العامة: الخطأ في النشاط الطبي ذاته، أو الخطأ المرتبط بتنظيم المرفق الطبي العام مثل عدم نقل المعلومات الطبية إلى الطبيب ومخاطر العمل الطبي، أو عدم

[1]– د. محسن خليل، القضاء الإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص ٢٣٦ وما بعدها.

تبصير المريض بالمعلومات الضرورية غير الطبية أو عدم الحصول على رضا المريض الحر أو عدم الالتزام بحق المريض في خصوصيته الطبية ([1]).

ومن الجدير بالذكر أن القضاء الإداري قد وضع معايير عديدة لتحمل المرافق الطبية العامة عبء المسئولية على أساس الخطأ الإداري([2]). فقد يكون انتهاك مبدأ المساواة أمام العامة هو المعيار لتحديد الخطأ الإداري([3]). كما قد يكون المعيار هو انتهاك مبدأ المساواة أمام المرافق الطبية العامة. غير إن هذه المعايير تم انتقادها؛ لأنها تتعارض مع فكرة أن الخطأ هو سلوك مخالف للقانون ([4]).

وقد يكون معيار الخطأ هو مخالفة حق الأفراد في سير المرفق العام بشكل صحيح، وهذا ما أقره القضاء الإداري في أحكامه؛ حيث يشترط لقيام مسئولية المرفق الطبي العام على أساس الخطأ ضرورة انتهاك حق للمدعي، كأن قامت الإدارة بمخالفة الضمانات الطبية التي يحق للمريض الحصول عليها ([5]).

---

[1]- د. محمد محمد عبد اللطيف، التطورات الحديثة في مسئولية الإدارة، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص ١٤٧ وما بعدها؛ م. عمرو عيسى الفقي، الموسوعة القانونية في المسئولية المدنية، دار الكتب القانونية، بدون سنة نشر، ص ٢٩٥ وما بعدها؛ د. عبد الفتاح أبو الليل، مسئولية الأشخاص العامة، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص ٢٨.

[2]- د. عدنان إبراهيم سرحان، مسؤولية الطبيب المهنية في القانون الفرنسي، المجموعة المتخصصة في المسئولية القانونية للمهنيين، الجزء الأول، المسؤولية الطبية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤، ص ٢٢٥.

[3]- د. سعاد الشرقاوي، المسؤولية الإدارية، دار المعارف، ١٩٧٢، ص ١٤٥.

[4]- د. زياد خالد يوسف المفرجي، المسؤولية الإدارية عن الأعمال الطبية، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ١١٧.

[5]- د. محمد محمد عبد اللطيف، التطورات الحديثة في مسؤولية الإدارة، مرجع سابق، ص ١٢٥ وما بعدها.

ويقصد بالخطأ الطبي محل مسئولية المرافق الطبية العامة هو الخطأ البسيط المرتبط بتنظيم المرافق العامة الطبية، أو الناتجة عن الأنشطة الطبية والجراحة. وأكد مجلس الدولة الفرنسي على عدم اشتراط الخطأ الجسيم لقيام مسئولية المرافق الطبية العامة على أساس الخطأ، فقد أشار إلى أن الأخطاء الناتجة عن ممارسة الأنشطة الطبية سواء أكانت بسيطة أم جسيمة توجب مسئولية المرافق الطبية العامة (١).

وأكدت المحكمة الإدارية العليا المصرية على مراقبة مدى كون النشاط الذي قامت به جهة الإدارة أو أحد تابعيها يدخل في دائرة وصف الخطأ من عدمه، وقضت بأنه إذا كان قد تم إصدار قرار باحتجاز بعض الأشخاص بناءً على تشخيص أحد الأطباء بمستشفى الأمراض العقلية، فإنه يترتب عليه قيام مسئولية المرفق الطبي العام (٢).

وأشار مجلس الدولة الفرنسي إلى قيام مسئولية الطبيب الذي يخطئ في التشخيص، فضلاً عن قيام مسئولية المرفق الطبي العام، غير أنه اشترط لتحقق الخطأ في التشخيص وجود رابطة السببية، فلابد أن يكون الخطأ في التشخيص كافيًا لتحقيق الضرر (٣). وأكدت المحكمة الإدارية الاستئنافية لمدينة Bordeaux الفرنسية على قيام مسئولية المرفق الطبي في حالة استخدام تقنيات حديثه في التصوير (٤).

١- Conseil d'État, 10 avril 1992, Époux V, N° 79027, Publié au recueil Lebon, Section du Contentieux.

٢- القضية رقم ١٨٣١ لسنة ٢ ق. عليا، جلسة ٢ مارس سنة ١٩٥٧، القاعدة ٦٦، مجلس الدولة، المكتب الفني، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا، السنة الثانية، العدد الثاني، من أول فبراير إلى آخر مايو سنة ١٩٥٧، ص٥٩١.

٣- Conseil d'Etat, juill. 2010, no 323890, Publié au recueil Lebon, M. Madranges.

٤- Cour administrative d'appel de Bordeaux, 1e chambre, du 6 mars 1990, N° 89BX00336, mentionné aux tables du recueil Lebon.

وقد قرر مجلس الدولة الفرنسي قيام المسئولية الإدارية على المرفق الطبي العام في حاله دخول جرثومة في جسم المريض، حيث اعتبر أن دخول الجرثومة قرينة على الخطأ في تنظيم المرافق الطبية العامة مما يوجب مسئولية المرفق العام الطبي ([1]).

المطلب الثاني
مسئولية المرافق الطبية عن خطأ استخدام
تقنيات الذكاء الاصطناعي

يقرر بعض الكتاب أنه في حالة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في أنشطة ذات طبيعة مادية، كالأعمال الطبية سوف يجد المضرور صعوبة شديدة في تحديد الخطأ، وكذلك تحديد المسئول عن الخطأ، هل المشغل وهو الشخص العام المستخدم لهذا النظام أم هو المنتج أو الموظف؛ نظرًا لأن الروبوت الذكي يفترض تعدد المسئولين عنه، وهذا يدفعنا للقول باستبعاد المسئولية الإدارية القائمة على أساس الخطأ واجب الاثبات عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأعمال غير القاعدية؛ لأن المتضرر لا يمكنه تحديد المسئول عن الخطأ؛ حيث إنها مسألة فنية شديدة الدقة، ويصعب إثباتها ([2]).

كما لا يطبق القانون المسئولية الإدارية على أساس الخطأ الثابت عند تعدد المسئولين، وعند صعوبة تحديدهم بمعرفة المضرور، وهذا المتبع في المسئولية عن الأضرار النووية، وحوادث الطائرات.

---

[1]- Conseil d'Etat, du 24 juin 1991, N° 70938, inédit au recueil Lebon.

[2]- د. محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مرجع سابق، ص٣٢.

ويرى الباحث أنه لا مانع من تطبيق فكرة "المسئولية الجماعية للمؤسسة"، حيث يمكن من خلاله إلزام المرافق العامة الطبية بالتعويض عن الأضرار التي تلحق المتضررين جراء استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، فيمكن من خلالها مساءلة جميع الأطراف الفاعلة في تصميم وإنتاج وتسويق واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بصفة مشتركة وتضامنية عن أنشطتهم، فتقوم هذه المسئولية على الجميع بقوة القانون، مما يؤدي إلى حرص جميع المساهمين في عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي، وكما يسهل عملية تعويض المضرورين جراء استخدام هذه التقنيات، من خلال تكاتف العاملين في هذه الأنظمة لتغطية الأضرار الناجمة عن استخدامها، لاسيما في المجال الطبي عن طريق تكوين صناديق خاصة بالتعويضات مثل الصندوق الخاص بالتعويض عن الأضرار الطبية ([1]).

ونناشد المشرع المصري النص على افتراض الخطأ الموجب للمسئولية في حالة عدم التزام الطبيب والمرافق الطبية العامة بعملية التدريب على الروبوتات الطبية وغيرها من تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تعمل في المجال الطبي، أو عدم الالتزام بالإعلام عن الأضرار المتوقعة وغير المتوقعة التي قد تنتج عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، أو عدم أخذ الموافقة المكتوبة صراحة على التدخل الجراحي من خلال الروبوت الطبي.

---

[1]- K. Krasnow Waterman, Henshon Matthew, Imagine the Ramifications: Assessing Liability for Robotics-based Car Accidents, American Bar Association, Section of Science & Tec Law., Vol. 5, Iss. 4, Spring 2009, pp. 14-17.

المبحث الثاني

مسئولية المرافق الطبية القائمة بدون خطأ في المجال الطبي

يعد من أهم التطورات التي طرأت على أحكام المسئولية الإدارية عن الأعمال الطبية، العدول في بعض الحالات ووفق شروط معينة عن اشتراط أركان المسئولية المتمثل في الخطأ والضرر وعلاقة السببية إلى نظام أركان المسئولية الثنائي المتمثل في الضرر وعلاقة السببية، وعلى ذلك قد تنعقد مسئولية المرافق الطبية العامة بدون خطأ، وما هي مسئولية المرافق الطبية بدون خطأ في ظل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي؟، نوضح ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: الإطار العام لمسئولية المرافق الطبية القائمة بدون خطأ.

المطلب الثاني: مسئولية المرافق الطبية بدون خطأ في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول

الإطار العام لمسئولية المرافق الطبية القائمة بدون خطأ

أشار مجلس الدولة الفرنسي إلى مسئولية المرافق الطبية العامة دون خطأ، تأسيسًا على أن اشتراط توافر الخطأ كأساس وحيد للمسئولية عن الأضرار والتعويض عنها ينافي مبادئ العدالة، وعلى ذلك، قرر المجلس مسئولية المرافق الطبية العامة بدون خطأ، إذا توافر ركن الضرر، وتوافر علاقة السببية بين الضرر وفعل الإدارة ([1]).

[1]– د. صبري محمد السنوسي، مسئولية الإدارة دون خطأ، دار النهضة العربية، ص ٢٠٠١، ص ٢٤.

ويحيط مجلس الدولة الفرنسي هذه المسئولية ببعض الضوابط، واشترط لتطبيق أحكامها في المجال الطبي أن يكون الضرر بسبب استخدام علاج جديد غير محدد النتائج، أو أن الأضرار الناتجة عنه كانت غير متوقعة، وليست مألوفة، وبشرط أن تكون الأضرار ناتجة بشكل مباشر عن استخدام هذا العلاج ([1]).

تتميز المسئولية بدون خطأ في نطاق المرافق الطبية العامة بأنها لا تحمل المضرور بعبء إثبات خطأ المرفق الطبي العام، كما إن فعل الغير أو الحادث الفجائي لا يؤثر على قيام المسئولية في حق المرفق الطبي العام، غير إن ذلك لا يعني قيام هذه المسئولية إذا كان فعل المضرور أو خطأه أو القوة القاهرة كانت السبب الأساسي في حدوث الضرر ([2]).

كما تتميز هذه الفكرة بأنها ذات طبيعة تعويضيه؛ حيث إن الالتزام بالتعويض ليس له علاقة بارتكاب المرفق العام الطبي أي سلوك خاطئ. فتؤدي المسئولية عن الأضرار التي تلحق المرضى بدون خطأ من جانب المرفق الطبي العام عند استخدام الأساليب العلاجية الحديثة إلى إيجاد حل وسط بين أمرين: الأول، هو رفض التعويض لانتفاء الخطأ. والثاني، تقرير المسئولية بخطأ، وفي كلتا الحالتين فإنه يؤثر بالسلب على استخدام الأساليب العلاجية الحديثة في المجال الطبي ([3]).

---

[1]- د. زياد خالد يوسف المفرجي، المسؤولية الإدارية عن الأعمال الطبية، مرجع سابق، ص ١٠٦.

[2]- د. محمد محمد عبد اللطيف، قانون القضاء الإداري، الكتاب الثالث، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص ٣٠٣ وما بعدها.

[3]- د. محمد رفعت، ود. حسين عفان، القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٠، ص ٢٢٢.

وتتميز هذه المسئولية بأنها تلزم القاضي بالفصل في النزاع على أساس المسئولية دون خطأ من تلقاء نفسه، حتى وإن لم يثيرها الخصوم ([1]).

ويعود أساس المسئولية دون خطأ إلى فكرة المخاطر محتملة الحدوث التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند ممارسة بعض الأنشطة التي تؤدي إلى إحداث بعض الأضرار([2])، كما يرى بعض الفقهاء أن هذه المسئولية تعود إلى مبدأ التوزيع المتساوي للأعباء العامة. فالضرر الذي يسببه المرفق الطبي يعد نوعًا من الأعباء العامة التي يقتضي أن يوزع على الجميع بدلاً من أن يتحملها المضرور بمفرده، كما تقوم على فكرة الغنم بالغرم، فكما يحصل الشخص على المنفعة من النشاط الطبي، فإنه ينبغي أن يتحمل بالأعباء المحتملة جراء هذا النشاط ([3]).

ويرى بعض الكتاب أن فكره المخاطر الاستثنائية تعد الأقرب كأساس لهذه المسئولية؛ نظرًا إلى أن معظم الحالات التي جرى تعويضها كانت مرتبطة بوجود مخاطر استثنائية، فضلاً عن أن أساس هذه المسئولية هو النص التشريعي ([4]). فالمشرع قد ينص على الحالات التي تتقرر فيها المسئولية الإدارية بدون خطأ ووجوب التعويض إذا كان الضرر مرتبط بوجود مخاطر استثنائية، ومثال ذلك ما نصت عليه المادة ١٠/١ L من قانون الصحة العامة الفرنسي رقم ٣٠٣ لسنة ٢٠٠٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٤ بشأن حقوق المرضى ومستوى النظام الصحي، والتي ألزمت المرفق الطبي

---

[1]– د. رأفت فودة، دروس في قضاء المسؤولية الإدارية، دار النهضة العربية، ١٩٩٤، ص ١٩٤.

[2]– د. محمد محمد عبد اللطيف، قانون القضاء الإداري، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

[3]– جورج فودال، وبيار دلفولفيه، القانون الإداري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠١، ص ٤٩٣.

[4]– د. زياد خالد يوف المفرجي، المسؤولية الإدارية عن الأعمال الطبية، مرجع سابق، ص ١٠٩.

العام بتعويض الشخص المعوق إذا كانت الإعاقة بسبب العمل الطبي وحالة التطعيم الإجباري ([1]).

وقد وضعت المحكمة الإدارية الاستئنافية بمدينة ليون مبدأ مسؤولية الدولة دون خطأ عن الأضرار الناجمة عن استخدام الأساليب الطبية الحديثة غير الضرورية للمريض ([2])، ففى قضية Gomez، كان الضحية هو صبي عمره خمسة عشر عامًا، وتم إخضاعه لعلاج حديث أطلق عليه LUQUE وبسبب هذا الأسلوب أصيب الصبي بشلل في الأطراف السفلى من جسده، وقد قضت المحكمة في الخصوص بأنه: "إذا أحدث استخدام أسلوب طبي حديث أضرارًا خاصة للمرضى الذين كانوا محلاً له، لاسيما وأن نتائج هذا الأسلوب غير مؤكدة تمامًا، ولم يكن اللجوء إلى هذا الأسلوب أمرًا حتميًا لأسباب تعود إلى الحفاظ على حياة المريض، فإن مسئولية المرفق الطبي تنعقد حتى مع عدم ارتكاب الخطأ من جانبه؛ بهدف تعويض الأضرار الاستثنائية والجسيمة غير العادية، طالما أنها نتيجة مباشرة لهذا الأسلوب الحديث". ([3]).

ولقد أكدت المحكمة الإدارية العليا المصرية على رفضها لقيام المسئولية الإدارية بدون خطأ في مواجهة المرافق الطبية العامة؛ نظرًا إلى أن ذلك يؤدي

---

[1]– د. عدنان إبراهيم سرحان، مسؤولية الطبيب المهنية في القانون الفرنسي، المجموعة المتخصصة في المسئولية القانونية للمهنيين، مرجع سابق، ص ٢٢٥ وما بعدها.

[2]– د. محمد محمد عبد اللطيف، قانون القضاء الإداري، مرجع سابق، ص ٣٢٩ وما بعدها؛ د. سمير عبد السميع الأودن، مسؤولية الطبيب والجراح وطبيب التخدير ومساعديه، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٢٥٠.

[3]– Fabienne Quillere Majzoub, La responsabilité du service public hospitalier. Revue juridique de l'USEK, Beyrouth, 2001, pp. 41-88.

إلى إثقال كاهل الخزانة العامة، وأنه لا يمكن رد هذه المسئولية إلى نظريه قضائية غامضة تأسيسًا على مبدأ العدالة ([1]).

كما أوضحت أن القاعدة العامة في مسئولية الحكومة أنها تقوم على أساس الخطأ، ولا تقوم على أساس طبيعة المخاطر إلا بنص استثنائي([2]).

المطلب الثاني

مسئولية المرافق الطبية بدون خطأ في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

طبق مجلس الدولة الفرنسي فكرة الخطأ المفترض في جانب المرفق الطبي العام في نطاق الأضرار الناتجة عن التطعيمات الإجبارية، وحالات انتقال العدوى في حاله التواجد داخل المرفق الطبي العام ([3])، ومن أهم المجالات التي توسع مجلس الدولة الفرنسي في تطبيق فكره الخطأ المفترض هي حالات الأضرار الناتجة عن عيوب الأدوات والأجهزة المستخدمة في المرافق الطبية العامة، والأضرار الناتجة عن عدم اتخاذ الحيطة والاحتراز في العمل داخل هذه المرافق ([4]).

---

[1]- د. صبري محمد السنوسي، مسئولية الإدارة دون خطأ، دار النهضة العربية، ص ٢٠٠١، ص ٨.

[2]- الدعويين رقمي ٩٩١٠ لسنة ٥٣ ق، ٤٣٠٨ لسنة ٥٤ ق. عليا، جلسة يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٤/١٦.

[3]- Conseil d'Etat, 8 / 9 SSR, du 23 février 1994, N° 136365, mentionné aux tables du recueil Lebon.

[4]- Conseil d'Etat, 3 SS, du 1 mars 1989, N° 74953, Mentionné dans les tables du recueil Lebon.؛ د. زياد خالد يوف المفرجي، المسؤولية الإدارية عن الأعمال الطبية، مرجع سابق، ص ١٣٥.

ويرى بعض الكتاب إمكانية تطبيق نظام المسئولية الإدارية على أساس الخطأ المفترض، وهو الأساس الذي تقوم عليه المسئولية عن فعل الأشياء، لاسيما في مجال مسئولية المرافق الطبية التي تستعمل منتجات وأجهزة متشابهة مع التي تستخدم في المستشفيات الخاصة، غير إن فقه القانون مازال متحفظًا على تطبيق هذا النوع من المسئولية على المرافق الطبية العامة، ويحصر تطبيق هذه المسئولية على المنشآت والأشغال العامة والأسلحة الخطرة؛ بسبب عدم تحديد المقصود بالشيء ([1]).

ومن الملاحظ أنه تم حديثًا تطبيق أحكام القانون المدني على مسئولية المرافق الطبية بموجب قواعد المسئولية عن المنتجات المعيبة. وقرر مجلس الدولة الفرنسي أن قرينة الخطأ في تنظيم وتشغيل المرفق الطبي غير كافية لاستيعاب فعل الشيء أو المنتجات، وعلى ذلك رفض أن يقدم المدعي عليه الدليل العكسي من أجل نقل قرينة الخطأ، وقضي بأن المرفق العام الطبي مسئولاً عن الأضرار التي تحدث للمنتفعين به نتيجة قصور الأجهزة الطبية والمنتجات، حتى وإن لم ينسب له خطأ، دون أن تخفف حالة المريض من هذه المسئولية ([2]).

ويتضح أن مجلس الدولة الفرنسي استند على مبدأ الالتزام بسلامة المريض، وهو من أهم مبدأ يحكم المرفق المرافق الطبية، فضلاً عن المسئولية عن المنتجات المعيبة هي مسئولية موضوعية طبقًا للتوجيه الأوروبي الصادر عام ١٩٨٥، والقانون الصادر عام ١٩٩٨ بخصوص المسئولية عن المنتجات المعيبة.

---

[1]- د. محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مرجع سابق، ص٣٣.

[2]- Conseil d'État, 9 juillet 2003, n.220437, Assistance publique-Hôpitaux de Paris, L'Actualité Juridique Droit Administratif,2003, p.1964, note M. Deguergue.

كما قضت محكمة النقض بأن المنتج مسئول عن الأضرار التي تلحق الغير بسبب منتجه، بغض النظر عما إذا كان المتضرر طرفًا في عقد أو من الغير. ويؤكد المجلس على أن مسئولية المرفق العام الطبي بالرغم من أنها تنعقد دون خطأ، إلا أن ذلك لا يخل بحقه في الرجوع قضائيًا على المنتج في الأحوال التي تستدعي ذلك ([1]).

ويرى بعض الفقهاء – ونؤيدهم – أن هذا القضاء يمكن تطبيقه على استخدام المرافق العامة الطبية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في الأعمال الطبية، لاسيما في التشخيص الطبي والعمليات الجراحية؛ حيث إن أساس المسئولية يعتبر واحد وهو المسئولية عن المنتجات المعيبة ([2]).

ومما سبق، يمكن القول بجواز فرض المسئولية عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي، استنادًا إلى المسئولية عن المنتجات المعيبة، وهذا هو الرأي الراجح عند فقهاء القانون المدني. كما لا يوجد ما يمنع تطبيق هذه المسئولية أمام مجلس الدولة المصري؛ حيث إن قانون التجارة الحالي رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، أشار إلى مسئولية المنتج عن المنتجات المعيبة بموجب نص المادة ٦٧ من هذا القانون، وجعلها المشرع مسئولية موضوعية.

---

[1] Conseil d'État, 12 mars 2012, n° 327449, Centre hospitalier universitaire de Besançon, Lebon; L'Actualité Juridique Droit Administratif, 2012, p. 575.

[2] – د. محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مرجع سابق، ص٣٤.

الخاتمة

تناولت الدراسة الأساس القانوني للمسئولية المدنية عن الأضرار المترتبة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بصفة عامة، وفي المجال الطبي بصفة خاصة، حيث يتضح من الدارسة أن تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي باتت من أهم الوسائل التقنية الحديثة في الأنشطة الطبية التي أحدثت طفرة في مجال الجراحة، وغيرها من الأنشطة الطبية، غير أنه ما زال المشرعين سواء الأجنبي أم المصري أمامهما مهمة شديدة الدقة، وهي وضع قواعد خاصة بالمسئولية عن تقنيات الذكاء الاصطناعي تتناسب مع خصائص وطبيعة هذه التقنيات، بما يحقق التوزان بين التوسع في إنتاج واستخدام هذه التقنيات، وبين حماية الإنسان من الأضرار التي تترتب على استخدام هذه التقنيات في المجال الطبي.

النتائج

١. تحقق تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي العديد من المزايا، غير أنها قد تعرض المرضى لبعض المخاطر أثناء التدخلات الطبية بسبب الأعطال التي تصيب الروبوت الطبي سواء في الهيكل أو البرمجة مما قد يؤدي إلى إصابة المرضى بإصابات بالغة الشدة.

٢. استقر جانب كبير من الفقهاء على عدم وجود مبرر قوي في الفترة الحالية لتدخل المشرع بوضع أساس خاص بالمسئولية المدنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي، وأن المسئولية عن المنتجات المعيبة، أو المسئولية عن فعل الأشياء، يمكن الاعتماد على أحدهما كأساس لهذه المسئولية، وتتوافر شروط تطبيقهما في التشريع المصري بموجب نص المادة ٦٧ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، والمادة ١٧٨ من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨.

٣. يرى جانب من الفقهاء أن النصوص القانونية المقارنة في نطاق المسئولية المدنية عن الأضرار التي تحدثها تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي غير كافية، لافتراضها أن هذه التقنيات مثل الأشياء التي تحتاج في حراستها لعناية خاصة، وأن المشرع مطالب بوضع أساس قانوني جديد يتناسب مع تكوين تقنيات الذكاء الاصطناعي.

٤. أقر التوجيه الأوروبي بأن تقنيات الذكاء الاصطناعي تختلف عن الآلة الجامدة، غير أنه لم يمنحها الشخصية الافتراضية، واقترح مسئولية "النائب الإنسان" باعتباره مسئولاً عن الأضرار التي تلحق الغير من استخدام الذكاء الاصطناعي.

٥. تحتاج الأضرار الناجمة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي إلى أساس قانوني يحدد المسئولية على نحو يتناسب مع

الإشكالات القانونية التي يثيرها استعمال وتشغيل تقنيات الذكاء الاصطناعي.

التوصيات

١. بات من الضروري تدخل المشرع لمواجهة تطورات أنظمة الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، وخصوصاً فيما يتعلق بممارسة الأنشطة الطبية من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي التي لديها نسبة من الاستقلال. وهذا التدخل التشريعي مهم للغاية للحد من التهديدات التي تلحق بحقوق الإنسان الأساسية مثل والحق في الحياة الحق في الصحة والحق في حماية الجسد، والحق في الخصوصية.

٢. لا يوجد ما يمنع انعقاد المسئولية الإدارية للمرافق الطبية العامة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجالات الطبية على أساس المسئولية عن المنتجات المبيعة، لاسيما وأن القضاء الإداري استقر على أن مسئولية المرافق الطبية العامة عن المنتجات والأجهزة الطبية هي مسئولية عن المنتجات المبيعة؛ لأن المنتج قد أخذ الموافقة من الدولة على تصنيع هذا المنتج، واستقر أيضًا على قيام المسئولية الطبية دون خطأ، وبالتالي لا توجد صعوبة أمام القضاء الإداري في تطبيق المسئولية عن المنتجات المبيعة على تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي.

٣. ينبغي على المشرع المصري وضع قانون يشتمل على آلية التعويض عن الأضرار الناجمة عن استخدام الذكاء

الاصطناعي، لاسيما في المجال الطبي، من خلال استحداث صندوق خاص بالتعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي تحت إشراف الصحة والسكان، ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مع وضع حد أقصى للتعويضات.

٤. ينبغي على المشرع المصري استحداث جهاز تنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي، يختص بإصدار الرخص، والرقابة على الأنشطة الخاصة بتصنيع وبرمجة وتسويق واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي بما يكفل تحقيق الاستفادة القصوى من هذه التقنيات، والحماية من الأضرار التي تنتج عن استخدامها.

٥. ينبغي على المشرع المصري النص على افتراض الخطأ الموجب للمسئولية في حالة عدم التزام الطبيب والمرافق الطبية العامة بعملية التدريب على الروبوتات الطبية وغيرها من تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تعمل في المجال الطبي، أو عدم الالتزام بالإعلام عن الأضرار المتوقعة وغير المتوقعة التي قد تنتج عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، أو عدم أخذ الموافقة المكتوبة صراحة على التدخل الجراحي من خلال الروبوت الطبي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب العامة والمتخصصة:

١. رأفت فودة، دروس في قضاء المسؤولية الإدارية، دار النهضة العربية، ١٩٩٤.

٢. سعاد الشرقاوي، المسؤولية الإدارية، دار المعارف، ١٩٧٢.

٣. سمير عبد السميع الأودن، مسؤولية الطبيب والجراح وطبيب التخدير ومساعديه، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٤.

٤. صبري محمد السنوسي، مسئولية الإدارة دون خطأ، دار النهضة العربية، ص ٢٠٠١.

٥. عبد الفتاح أبو الليل، مسئولية الأشخاص العامة، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.

٦. عدنان إبراهيم سرحان، مسؤولية الطبيب المهنية في القانون الفرنسي، المجموعة المتخصصة في المسئولية القانونية للمهنيين، الجزء الأول، المسؤولية الطبية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤.

٧. محمد محمد عبد اللطيف،

- التطورات الحديثة في مسئولية الإدارة، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر.
- قانون القضاء الإداري، الكتاب الثالث، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤.

ب- الأطروحات:

١. زياد خالد يوسف المفرجي، المسؤولية الإدارية عن الأعمال الطبية، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

٢. زينب مسعود على، أحكام المسؤولية القانونية للروبوت الطبي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية، ٢٠٢١.

ج- المؤتمرات:

١. محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، المؤتمر الدولي السنوي العشرون - بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات - المنعقد بكلية الحقوق جامعة المنصورة، فى الفترة من ٢٣- ٢٤ مايو ٢٠٢١.

٢. محمد السعيد السيد محمد المشد، نحو إطار قانوني شامل للمسئولية المدنية من أضرار نظم الذكاء الاصطناعي غير المراقب، المؤتمر الدولي السنوي العشرون - بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات - المنعقد بكلية الحقوق جامعة المنصورة، فى الفترة من ٢٣- ٢٤ مايو ٢٠٢١.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

١- المراجع الفرنسية:

1. **Anne-Sophie Choné-Grimaldi et Philippe Glaser**, Responsabilité civile du fait du robot doué d'intelligence artificielle : faut-il créer une personnalité robotique ?», Contrats Concurrence Consommation n° 1, Janvier 2018.
2. **Adrien Bonnet**, La responsabilité du fait de l'intelligence artificielle , Mémoire, Paris II, 2015.
3. **Alain Bensoussan et Jérémy Bensoussan**, Droit des robots, 1re édition, Larcier, 2015.
4. **Alain Bensoussan,** Droit des robots : science-fiction ou anticipation ?, Recueil Dalloz n°28 du 30 Juillet 2015.
5. **Alexandra Bensamoun et Grégoire Loiseau**, La gestion des risques de l'intelligence artificielle. De

l’éthique à la responsabilité. La Semaine juridique - édition générale, LexisNexis, 2017.
6. **Christophe Lachièze,** Intelligence artificielle : quel modèle de responsabilité?, Dalloz IP/IT., 2020.
7. **Diane GALBOIS-LEHALLE,** Responsabilité civile pour l'intelligence artificielle selon Bruxelles : une initiative à saluer, des dispositions à améliorer, Recueil Dalloz, n°2, 2021.
8. **Dominique LASZLO-FENOUILLET,** La conscience,Thèse Paris II, L'Actualité Juridique Droit Administratif, 1993.
9. **Fabienne Quillere Majzoub,** La responsabilité du service public hospitalier. Revue juridique de l'USEK, Beyrouth, 2001.
10. **Florence G'Sell,** Vers l'émergence d'une « responsabilité numérique »?, Dalloz IP/IT., 2020.
11. **Grégoire Loiseau et Matthieu Bourgeois,** « Du robot en droit à un droit des robots ». La Semaine Juridique Edition Générale. N°48, 24 novembre, 2014.
12. **Jean René Binet**, « Personnalité juridique des robots : une voie à ne pas suivre », Droit de la famille n° 6, Juin, 2017.
13. **Jean-François Kerléo**, L'administration de produit, L'Actualité Juridique Droit Administratif, n°38 - 16 novembre, 2020.
14. **Jérôme Huet,** Une loi peut en cache rune autre: mise en perspective de la loi sur la responsabilité du fait des produits défectueux, Dalloz affaires, 1998.
15. **Jonas Knetsch**, Le droit de la responsabilité et les fonds d'indemnisation : Analyse en droits français et allemand., thèse Droit. Université Panthéon-Assas (Paris II); Universität zu Köln, 2011. Français, 120.
16. **Laurent Archambault,** La réparation des dommages causés par l'intelligence artificielle : le droit français doit évoluer, Gaz. Pal., 6 mars 2018.

17. **Léo Wada,** De la machine à l'intelligence artificielle : vers un régime juridique dédié aux robots, LPA 26 déc. 2018.

٢- المراجع الإنجليزية:

1. **K. Krasnow Waterman, Henshon Matthew,** Imagine the Ram-ifications: Assessing Liability for Robotics-based Car Accidents, American Bar Association, Section of Science & Tec Law., Vol. 5, Iss. 4, Spring 2009.
2. **Ugo Pagallo,** The Laws of Robots: Crimes, Contracts, and Torts, Springer, 2013.